

**السلطة والقبائل الرعوية بمجالات المغرب
الأوسط دراسة في العلاقة (ق4م/10م)**

د.ة نوال بلمداني

جامعة معسكر

عاشت القبائل المغربية خلال الفترة الوسيطية على شكل تجمعات سكنية قريبة من بعضها البعض، ذلك أن سيادة البنى القبلية فيها تكمن في شعور أهل البادية بضرورة تأمين العيش، وحماية الذات في ظل غياب السلطة المركزية، الأمر الذي دفعهم إلى السكن في أماكن محصنة من أجل قهر عوارض الحياة¹، خاصة بالنسبة للمغرب الأوسط، أين شهد البربر تجارب سياسية، جعلتهم في قلب مستمر.

والظاهر أن استمرار العداوة بين صنهاجة وزناتة أخذ فيما بعد صبغة دينية بالدرجة الأولى، لكن السبب الرئيسي هو الصراع حول المناطق الرعوية وارتفاع مواشيم فيها؛ فاستغل الفاطميون الوضع وأججوا الصراعات القبلية إلى صراعات إبادة، خاصة بعد شعورهم بعدم جدوى سياسة جعفر بن علي بن حمدون، وفشله في الوقوف في وجه قبيلة زناتة، التي ظلت تؤرق الدولة الفاطمية بثوراتها ورفضها لسلطتها، الأمر الذي جعلها ترمي بهذه المسؤولية على عدو زناتة اللدود قبيلة صنهاجة وزعيمها زيري بن مناد، وأنشأت له ولاية على حدود ولاية جعفر وجعلت قاعدتها مدينة أشير²، التي قال القائم الخليفة

الفاطمي عند بنائها: "مجاورة العرب خير لنا من مجاورة البربر"³، وكانت هذه السياسة سببا في حدوث مذابح شنيعة ضد زناتة داخل المدن وخارجها.⁴

ويعتقد حسين مؤنس أن الخلافة الفاطمية بسياستها هذه كانت "في حقيقتها إعصارا عنيفا هب على بلاد المغرب كلها ففضى على ما كان قائما من الدول في إفريقية والمغرب، وأثار القبائل بعضها على بعض لما ألقى من الفتن بينها"⁵، وهذا التخريج جاء بعد استقراء الباحث لمضامين أهم المصادر التاريخية التي وصفت الحملات الفاطمية، خاصة وأنهم كانوا في أعقاب كل حملة يحرزون فيها انتصارا يقومون بعمليات سبي واسعة، في الوقت التي شكلت فيه منطقة "وطن زناتة" (3هـ/9م) فسيفساء شاسعة من الإمارات القبلية⁶، خرجت إليها جيوش الخليفة العبيدي للقضاء على الفتن والثورات.

ولا تعوزنا القرائن التي تفصح عن هذا الواقع، ففي سنة 312هـ /924م مثلا "خرج مصالة بن حبوس من تهرت إلى زناتة، فأداخ بلدهم وقتل وسبي، وأخرج خيلا إلى بعض نواحي ابن خزر"⁷، وفي سنة 315هـ/927م "شن القائم حملة ضد زناتة وبني كملان وكيانة بقيادة جعفر بن عبيد، وحاصروهم بقلعة عقار، وأحاط بهم الجيش من كل ناحية وقتلهم أبرح قتال وأحرقوا ديارهم ونهبوا ما كان بالقلعة من النعم والخيول والأثاث"⁸.

واستمر زحفه سنة 316هـ /928م على قبائل البربر بالمغرب، فنزل ببرقجانة على "حصنها المعروف بأغزر... فقاتلهم ونقب السور عليهم حتى سقط، وهلك ممن كان تحته وفوقه عدد كبير... وقتلوا الشيعة حتى قتلوا، وأسروهم من استأسروا ونهب ما في الحصن"⁹، وفي سنة 347هـ/958م خرج جيش كثيف فيه زيري بن مناد، فسار إلى

تاهرت "وحارب قوما وافتتح مدنا، ونهب وأحرق، وسار إلى فاس"¹⁰؛
فزيري كان شديدا على البربر وأقام على ذلك ستا وعشرين سنة¹¹.

وبعد رحيل المعز إلى مصر (362هـ/973م) استخلف يوسف بن
زيري على إفريقية والمغرب، وهو ما يكشفه الشماخي قائلا: "استخلف
يوسف بن زيري الصنهاجي، وأوصاه أن يشفي نفسه من زناة ومزاةة.
وقال: تركت لك بإفريقية مائة ألف منزل، فاجعل في كل منزل فارسا
تكتفي بذلك، وتأتي على كل من يحاربك"¹²، وعلى هذا الأساس كانت
صنهاجة تتجبر وتغصب أموال الناس حسب ما يفيدنا به صاحب
كتاب السير¹³، لأن الخلفاء كانوا واثقين من حلفائهم البربر، خاصة
وأنهم اعتمدوا على وسائل الإغراء بالمناصب العليا وبالمال الكثير،
وتقريب شيوخ القبائل وإقطاعهم الأراضي وإعفاءهم من الجبايات¹⁴؛
فتحرك زيري إلى المغرب أول حركاته "فهزم زناة واستأصل شأفتهم،
فتح معاقلمهم وسبى أموالهم وذرائعهم"¹⁵.

ولما هلك زيري بن مناد سنة 360هـ/971م، نهض ابنه بلكين
سنة 361هـ/972م من أشير إلى زناة ودارت بينهم حروب شديدة، وبعد
أن تقلد ما كان لوالده من أعمال، "أثخن في البربر أهل الخصوص من
مزاةة وهوارة ونفزة وتوغل في المغرب في طلب زناة فأثخن فيهم"¹⁶،
ويعبر الإيلاني عن ذلك بقوله: "فأوغل في ديار زناة وقتل منهم في
مواطن كثيرة خلقا لا يحصهم إلا الله، واستولى على تاهرت والمسيلة
وطبنة وباغاي وبجاية وبسكرة وجميع المدن بالمغرب حتى لم يبق لزناةة
في شيء منها أمر"¹⁷، ويخبرنا المؤلف نفسه عن زحف بلكين بن زيري إلى
المغرب زحفته المشهورة في أول سنة 369هـ/1006م قائلا: "فأجفل
قدامه ملوك زناةة وأرزوا بقياطنهم إلى حائط بسبته... وهو في جموع

عظيمة وقد رهبوا بلقين (بلكين) أشد رهبة مع علمهم أنه في ستة آلاف فارس لا زيادة¹⁸.

ولا سبيل إلى الشك، في أن مرور الجيوش، وعلى ضخامة أعدادها، وطبيعة تنقلها بمناطق فلاحية، لا يمكن إلا أن يحدث خسائر بالفلاح ومنتوجه النباتي والحيواني، خاصة إذا وقع اختيار الجيوش على الأماكن الطيبة في تنقلاتهم، وانتقائهم في استراحتها أفضل "الأرض نزلا، وأكثرها مرعى وماء ومنافع"¹⁹، ومن غير المستبعد تضرر الرعاة بسبب تحرشات الجيوش، وجمعهم لغنائم شملت الماشية والأغنام، هذه الأخيرة التي كانت أكثر تضررا نتيجة الاضطرابات السياسية التي شهدتها القرن 4/10م.

والواضح أنه من الأمور التي كانت تهدف إليها هذه الحملة، هو السيطرة على المجال الحيوي للقبائل الرعوية المغربية وكذلك الجهات الفلاحية، كأنها موجة نحو ضبط وإخضاع أنصاف الرحل²⁰، وكذا نحو ضرب قبائل التجمعات القبلية المغربية، بالتجمع الصنهاجي الشمالي، وقد يتأكد ذلك بإعطاء بني مناد سلطة قبلية تمكنهم من تحقيق هذا المشروع²¹، وهي السياسة التي ترتب عنها انتقال ونزوح قبائل مختلفة من المغرب الأوسط إلى الأقصى، وقد تم هذا الانتقال على شكل هجرة تطوعية خلال المرحلة الأولى الممتدة ما بين 305-312هـ/ 918-925م، في حين عرفت المرحلة الثانية الواقعة ما بين 315-361هـ/ 927-972م حركة أكبر وأشمل بالنسبة لقبائل المغرب الأوسط، لأنها كانت هجرة قسرية وهروبا من الانتقام الفاطمي²².

وتجدر الإشارة إلى أن الحركية تكون أحيانا جبرية، تركز على نقل القبائل من مواطنها الأصلية وتقريبها من مركز السلطة لمراقبتهم، والأمثلة عن ذلك كثيرة، منها ما أقدم عليه علي بن حمدون لما بنى

المسيلة، حيث أمره القائم الفاطمي "أن يتخذها دارا وينزلها مع عجيصة وجماعة من العبيد"²³، كما جهز المعز الفاطمي جيوشا إلى أرض المغرب "لتتبع كل من مال إلى بني أمية بالقتل واجتياحهم عن جديد"²⁴، فخرج زيري على رأسها متجها "إلى طينة والمسيلة وحمزة فنقل منها وجوه الناس إلى مدينة أشير فعمرت وجاءت حصنا منيعا"²⁵، ولما وصل خبر نزول زناتة على تلمسان خرج إليهم أبو الفتوح (يوسف بلكين) "فهربوا بين يديه فحصر تلمسان مدة فنزلوا على حكمه فعفا عنهم من القتل ونقلهم إلى أشير فبنوا بقرها مدينة سموها بلنسان"²⁶.

الراجح أن العبيدين تعمدوا إخلاء المغرب الأوسط من القبائل التي كانت تهدد وجودهم في المنطقة، على رأسهم سكان جبل أوراس، الذين أظهروا العصيان ولم يدخلوا تحت "طاعة السلطان لامتناع جبلهم العريض الطويل، ولما عندهم من الخيل والرجالة والأسلحة"²⁷، الأمر الذي دفع بالفاطميين إلى إتباع سياسة التهجير القسرية، أو عملية تخريب المدن، فترتب عن ذلك انعكاسات سلبية، خاصة بالنسبة للثروة الحيوانية، إذ تأثرت من حيث التوزيع وعملية الإبادة في كثير من الأحيان.

ولم يكن الفاطميون الوحيدون الذين أقدموا على هذا العمل؛ فحماد لما اختط مدينة القلعة بجبل كتامة، نقل إليها أهل المسيلة وحمزة وخرهما²⁸، بهذا تكون الحروب والفتن قد بلغت حدا أهلك الزرع والحراث والنسل، فلا بيئة تراعى، ولا عمران يسان، ولا حيوان يرفق به²⁹.

والظاهر، أن عملية الإجلاء كانت سببا في ظهور مشاكل بين الأفراد، الأمر الذي استدعى تدخل الفقهاء؛ حيث سئل الداودي عن "قوم أجلوا عن أرضهم وأسكنوا بلداء كرها بذرائعهم قد منعه أهله أن

يسكنوه بذراريهم. فأخذ عليهم أن لا يزول منه أحد منهم. وخاف من زال منهم وقوع السلطان به، كيف يعمل من أراد التحري؟ قال: إن وجد من يحلله من أهل ذلك البلد فليفعل. ويحل له محل ما حل له من سكنى أو حرث أو غلة، وإن لم يجد ذلك والقوم معلومون فليسكن أقل ما يكفيه هو وأهله، ويؤدي كراء ذلك إلى أهله إن عرفهم أو إلى المساكين إن يئس من معرفتهم³⁰، وهذا دليل على مدى سوء الأحوال الاجتماعية لبعض الأفراد المجبرين على ترك مواطنهم صوب مناطق أخرى.

فالحروب والتقلبات السياسية والاجتماعية التي دارت في المغرب الأوسط خلال القرن 4هـ/10م كان لها دورا خطيرا في تراجع العمران وانهياره، دون أن ننسى دورها الفعال في تقلص المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج الزراعي، فاضطر الكثير من الفلاحين إلى سكنى الجبال، بينما أصبحت السهول الخصبة مجالا للرعي والانتجاع، وهذا دليل على غياب الأمن والاستقرار، وأصبح الأفراد غير قادرين على حماية ممتلكاتهم، وهو ما توضح العديد من النصوص التي تؤكد على تفشي ظاهرة الغصب والتعدي خلال فترة الممتدة بين القرنين (4-5هـ/10-11م).

واضطر الكثير من أهل القرى هجرة ديارهم وترك أملاكهم، لينزاحوا إلى أماكن أخرى، في مأمن من البطش والتعدي، أو من شبح الجوع والوباء وشتى الكوارث البشرية والطبيعية، هذا الوضع الذي يصوره الوسياني من واقع المجتمع بالمغرب الأوسط بقوله: "وقال بعضهم لبعض: علمتم أريغ بلد العافية، ليس فيه غصب، وقد انتجعها الناس من المشرق إلى المغرب"³¹، ويضيف المؤلف نفسه أن غنما حراما جلبها بنو سنجاسن في أريغ، فطردهم الشيوخ³²، وهو تأكيد

على وجود ظاهرة الغصب والتعدي على أموال الناس، وفي صفحة أخرى يشير إلى رجل "أعطى غنما له لآخر ألجأه إليه وطمأنينة خوف العدو، فلما زال ما التجأ إليه طلب غنمه، فأبى عليه أن يردها، فاختصما إلى أبي صالح³³، فقال له أبو صالح: رد له غنمه، فقال أعطاها لي، فقال له: رد عليه غنمه، فقال أعطاها لي، فقال له متējما: اردد عليه غنمه يا مشؤوم، فردها عليه"³⁴، حتى أن القرية في وضع كهذا لا تعمّر طويلا، وتتحوّل إلى خراب، مثلما حدث بتاهرت، ومدينة أشير التي خربها يوسف بن حماد بن زيري وذلك بعد 440هـ/1049م، واستباح أموالها، وفضّح حرّمها، ثم تراجع الناس إليها بعد سنة 455هـ/1063م³⁵، وربما تعمد جماعات أخرى إلى أخذ مكان غيرها وحوز الملكية.

ومن النصوص الفقهية التي تثبت مسائل الغصب والتعدي، جواب الداودي عن الذي اغتصب بقرا ليحرث أرضا حلالا بزريرة حلالا، هل يجوز أن يشتري منه ما رفع من ذلك الحرث؟ قال: "اشترأه منه مكروه حتى يصلح شأنه في... البقر"³⁶، ويضيف المؤلف نفسه: "وقول أصحابنا: إن من اغتصب شيئا من الحيوان، الذي يجوز أكله فذبحه، وأدركه ربه لحما لم يطبخ، أن ربه مخير في أخذ اللحم، أو قيمة شاته"³⁷، أما نتاج المغصوب من الدواب وسائر الأنعام، التي ماتت أمهاتها وبقي الأولاد، أو العكس، يطلعنا عنه قائلا: "قول أكثر أصحابنا أن ربه مخير في أخذ ما بقي، ولا شيء له فيما مات أو أخذ قيمة ما هلك بسبب الغاصب"³⁸؛ فقضايا الغصب خلال عصر الداودي كانت كثيرة، اقتصرنا على بعضها، ويذكر ابن الحاج أن "الديون من الغصوب والعداء فإن كان أرباب ذلك المال معلومين فوجد ما بيده أن يرده إلى أربابه ولا يتصرف منه بشيء وصاحبه حاضر عالم وأما إن كان

أصحابه مجهولين غير معلومين فوجهه أن يتصرف به ولا يأكله ولا
يمسكه³⁹.

إذن، غياب السياسة الأمنية فتح المجال أمام تمردات
وتحرشات القبائل ذات النجعة والحرب على المناطق الفلاحية، ورافق
ذلك ضروب من الغصب والتعدي.

لقد ساهمت هذه الأوضاع في توتر العلاقة بين السلطة القائمة
والقبائل، مما أدى إلى ظهور حركات مناهضة لها، كان لها آثار بالغة
على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، علما أن "استصلاح أحوال
الرعية والعدل فيهم، والإنصاف لهم، والرفق بهم، والعون لهم،
والتوسعة عليهم، والتخفيف عنهم، هو السبب في عمارة البلاد، وعمارة
البلاد هي السبب في استكثار الفوائد والغلات وتنمية المال وزيادة
الخراج"⁴⁰.

وهو ما يمكن أن تحققه القبائل البدوية التي عرفت حالة
الاستقرار بممارستها للنشاط الزراعي وتربيتها للماشية، أي استقرارها
بالبادية التي سهلت عليها عملية الاحتكاك بالمدن، مركز الإشعاع
الحضاري، وهذا ما ساعدها على تطوير أوضاعها الاجتماعية
والاقتصادية، ومنطقة الهضاب الشمالية، سواء بشرق نهر ملوية أو
بغربيه إلى نهر شلف، تعتبر منطقة عبور ومرور للقوافل التجارية،
وجبات جذب وطرود للسكان، لذا كانت إقليما لتكوين التجمعات
البشرية، فكلما استولت مجموعة على هذه الجهات، إلا وتطرد الذين
كانوا قبلها، وكانت تقع مثل هذه الظواهر كلما حدث ضعف في السلطة
المركزية، وانعدم الأمن⁴¹.

في هذه الحالة تبرز سياسة الدولة القائمة بالرغم مما أخذ عنها
من سلبيات، إلا أنها تلعب دورا هاما في ضبط العلاقة بين القبائل،

خاصة بالنسبة للبدو الرحل، الذين يعيشون بمنأى عن السلطة المركزية، ولا يدفعون ضرائب ولا يخضعون للمراقبة وإنما تكتفي منهم الدولة، حتى في إبان قوتها، بمجرد الولاء والتبعية الاسمية، ولا تعوزنا الأدلة الكاشفة عن مدى أهمية قوة الدولة في إخضاع القبائل، من ذلك نص الإدريسي الذي يصف من خلاله إحدى القبائل⁴² المتواجدة بين مدينتي قسنطينة وبجاية قائلا: "وهذه القبيلة من البربر قوم يعمرن هذه الجهات ولهم منعة وتحصن وهم أهل خلاف وقيام على بعض الجبايات التي تلزمهم لا تؤخذ منهم إلا بعد نزل الخيل والرجال عليهم"⁴³.

كما يكشف لنا ابن الصغير عن موقف الإمام أفلح من بعض القبائل المحيطة بعاصمته قائلا: "خاف أفلح أن تجتمع الأيدي عليه فتزيل ملكه، فلما رأى ذلك أرش ما بين كل قبيلة ومجاورها فأرش بين لواتة وزناتة وما بين لواتة ومطماطة وما بين الجند والعجم حتى تنافرت النفوس ووقعت الحروب، وصارت كل قبيلة ملاطفة لأفلح خوفا من أن يعين صاحبها عليها"⁴⁴، غير أن الخطوة التي أقدم عليها أفلح سيكون لها سلبية خلال المراحل القادمة من عمر الدولة، والحلول الاستثنائية التي وضعها لم تمكنه من إزالة خطر القبائل المحيطة بتاهرت.

ومن النصوص الدالة على دور السلطة في إخضاع القبائل إشارة ابن الصغير أيضا إلى أن أبا حاتم (281هـ/894م - 294هـ/907م) خرج في جيش مع وجوه زناتة "ليجروا قوافل قد أقبلت من المشرق، وفيها أموال لا تحصى قد خافوا من قبائل زناتة"⁴⁵؛ فهذا تأكيد على خطر القبائل المتمردة، الأمر الذي دفع بأبي حاتم إلى الخروج على رأس

جيش ليراقب ويؤمن وصول القافلة إلى تاهرت، ولن تختلف الفترات اللاحقة عما سبقها.

وتجدر الإشارة إلى ثورة أبي يزيد مخلد وأثارها البشرية الخطيرة حيث قتل فيها الآلاف، وكانت سببا في اختلاط أملاك الناس في الغنم⁴⁶، ولولا قوة الدولة ومكانتها السياسية والعسكرية لا انتهكت أموال الناس وأعراضهم، لأن القبائل التي خرجت مع هذا الخارجي كانت تهدف إلى نهب الأموال⁴⁷، كما يصور صاحب افتتاح الدعوة خطورة الوضع قائلا: "...والناس بعقب فتنة. وإطراف المملكة على سبيل المعصية، والسبل خائفة، ولما تنجل طخواء الظلمة ولا خمد لهيب نار الفتنة، ورؤساء القبائل الذين كانوا أهاجوا الحرب وأوقدوا نارها ممتنعون في معاقلمهم من الجبال والأطراف..."⁴⁸.

وبالقضاء على هذه الثورة انكسرت شوكة زناتة، وانزاحت أعداد كبيرة منها إلى الغرب، كهجرة بني يفرن إلى تلمسان⁴⁹، وكذا فرار قبيل هواة الذين قاموا بنصرة أبي يزيد من جبل أوراس أمام المعز وجيوشه بقيادة بلكين بن زيري بن مناد، "فهزمهم بلكين وفرق جموعهم وشتتهم فتمزقوا أيادي سبأ وتبددوا في بلاد الزاب وغيرها، ومنهم من وصل إلى بلاد السودان فأقام بها، فما التقى رائح منهم بمبكر"⁵⁰.

إذن، قوة الدولة ومكانتها السياسية والعسكرية يلعبان دورا كبيرا في حفظ أمن وسلامة الرعية، وكذا ضبط مصالحها الداخلية، وتساهم بدرجات متفاوتة في إبقاء هذه القبائل في منتجعاتها بالقفر تطارد العشب في تنقلاتها، أو في أماكن استقرارها تنتج ما يكفيها من المعاش، أو تقوم بدور المرشد والحامي للقوافل التجارية، أو تغزو بعضها بعضا⁵¹.

ولا سبيل إلى الشك، في أن ضعف السلطة المركزية، وعجزها عن فرض نفوذها على الأطراف، يجعل القبائل تسرع باتجاه المناطق الخصبة، وتتوغل في أراضي الدولة، مزاحمة أهلها، بل مستأثرة بخيرات الأرض، سالبة الأموال من زرع وماشية، والنتيجة هي الحرب الدائمة⁵²، قد تنتهي بفناء هذه القبائل وتشتتها، أو فرارها إلى منتجعاتها، أو انتصارها وتطلعها لأدوار أخرى تحافظ بها على ما اكتسبته من أموال، وربما هذا ما ينطبق على تاهرت، التي اشرأبت أعناق القبائل البدوية في أواخر حكم الرستميين إلى السلطة، بعد اختلال موازين القوى الاجتماعية⁵³، وهي النتيجة المتوقعة من سياسة أفلح المشار إليها سالفًا.

صفوة القول، إن الاقتصاد الرعوي يضايق الزراعة والغرس بتحول الحقل إلى مرعى، لا سيما خلال فترة الاضطرابات والفوضى السياسية، حسب ما أفادتنا به العديد من المصادر التاريخية، لتكون النتيجة الحتمية المترتبة عن ذلك هي قلة الأشجار، وضعف الغطاء النباتي، وبالتالي يتعذر العودة إلى إنتاج زراعي، وتهجر القرى، ويغادر السكان مواطنهم، وتتباعد الأحياء وتحل الخيام محل الدور، أي سيطغى الرعي المتنقل على المستقر، هذا الأخير الذي سيفقد كل الشروط اللازمة لممارسته.

كما تبرز قوة السلطة الزمنية من خلال السياسة المالية التي اتبعتها بالمنطقة؛ فبلاد المغرب مثلت أحد المصادر المالية الهامة بالنسبة للخلافة الفاطمية خلال القرن (4هـ/10م)، واستعملت شتى الوسائل لجمعها، حتى وإن جاء عبئها ثقيلا على الأفراد، وهذه السياسة تتضح من خلال شهادة ابن حوقل، حول الجباية الفاطمية التي كانت مطبقة في إفريقية قبل بضع سنوات من رحيل المعز لدين الله إلى

القاهرة، هذا الجغرافي استقى مباشرة من الداعي أبي الحسن بن أبي علي، صاحب بيت مال أهل المغرب أنه "في سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، دخل المغرب من جميع وجوه أمواله وسائر كوره ونواحيه وأصقاعه عن خراج عشر وصدقات ومراع وجوال ومراصد، وما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والأندلس فيعشر على سواحل البحر، وما يلزم الخارج من القيروان إلى مصر ويلزم ما يرد منها من بقيمة العين والعين المجتبى من هذه الوجوه، فيكون من سبع مائة ألف دينار إلى ثمان مائة ألف دينار؛ قال: ولو بسطت يده فيه لبلغ ضعفه"⁵⁴.

ويصرح المؤلف نفسه أن زيادة الله أبي نصر بن عبد الله بن القديم قد أفاده سنة 360هـ/971م بنفس المعلومة التي استقاها من الداعي أبي الحسن بن أبي علي، وكان زيادة الله صاحب الخراج بأفريقية وجميع المغرب وكأنهما تفاوضا القول وعلمنا وجوه ذلك⁵⁵، وذكر الصدقات والمراعي ورد جنبا إلى جنب لدى المقرئ، حيث أشار قائلا: "بعث المعز خفيضا الصقلي إلى شيوخ كتامة، يقول: يا إخواننا قد رأينا أن ننفذ رجالا من قبلنا إلى بلدان كتامة، يقيمون بينهم يأخذون صدقاتهم ومراعهم، ويحفظونها علينا في بلادهم"⁵⁶، أي المغارم مست كل القطاعات الاقتصادية النشطة من زراعة وصناعة وتجارة، وعلى الداخل والخارج.

أما الدلائل التي تثبت شمولية الجباية على القطاعات الاقتصادية بالمغرب الأوسط إشارة صاحب صورة الأرض لمدينة تنس قائلا: "وهي من أكبر المدن التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكهم ويقصدونها بمتاجرهم وينهضون منها إلى ما سواها. ولسلطانها بها وجوه من الأموال كثيرة: كالخراج والجوالي والصدقات والأعشار ومراصد على المتاجر الداخلة إليها والخارجة والصادرة والواردة، علما أن لها بادية

من البربر كثيرة وقبائل فيها أموال جسيمة غزيرة"⁵⁷، وكان على البربر بالقرب من المسيلة "صدقات وخراج غزير"⁵⁸، واقترن هذا بما توفرت عليه من محاصيل زراعية وثروات حيوانية، عموماً هذه النصوص تشير إلى بعض ما جمع من أموال بالمغرب الأوسط خلال القرن 4هـ/10م، وهي فترة التواجد الفاطمي بالمنطقة.

والظاهر أن جباة الدولة قد حرصوا على تحصيل الأموال؛ حيث يكشف لنا الشماخي ذلك قائلاً: "وخرج عامل الظلمة إلى قبيلته"⁵⁹ وهم أهل مواشي، وقال: كلما بت، ضاعفت عليكم الطلب. فلم يكثرثوا بقوله حماقة وخرقا، لا قدرة ولا عزا. فقال أبو محمد للعامل: "امنعهم من أن يسرحوا مواشيهم حتى يعطوك، ففعل وفعلوا"⁶⁰، وموقف هذا الشيخ فيه صلاح للقبيلة، لأن الساعي كان مصراً على جمع أموال بيت المال الفاطمي، والنص أعلاه يؤكد ذلك، يضاف إلى ذلك، أنه كلما طال مكث الجابي بينهم إلا وزاد عليهم قيمة ما سيجمعه، الأمر الذي دفع بالشيخ للتدخل رافة بحالهم، حتى العلماء تضرروا من الاستبداد الضريبي، منهم على سبيل المثال "أبو جعفر بن أحمد بن زياد" (ت 318هـ/930م) الذي "امتحن في آخر عمره بمغارم السلطان الحادثة على أهل الضياع فأنكشف وأكب عليه الغرم"⁶¹.

بالمقابل، كان القاضي النعمان حريصاً على وصول الأموال إلى بيت المال الفاطمي، وهو ما وضحه في كتابه "الهمة في آداب أتباع الأئمة"، في الفصل العاشر الذي تحدث فيه عن "ذكر ما يجب للأئمة الصادقين أخذه من أموال المؤمنين والمؤمنات"، مستهلاً الحديث عن الصدقات، كأول مورد مالي في الإسلام، لتتبع باقي الموارد من غنيمة وغيرها مقتصرًا على التعرض إلى الآراء التي ترى وجوب دفعها، ولو كان إلى إمام جائر، أو عامل ظالم⁶²، وتطبيقاً لهذه السياسة يحدثنا ابن

عذاري عن أحداث سنة 307هـ/652م، فيقول: "وفي سنة 307هـ كان بإفريقية [وما والاها إلى مصر] طاعون شديد وغلاء سعر، مع الجور الشامل من الشيعة، والتعلل على أموال الناس في كل جهة"⁶³.

وأصبح لقواد الجيش الفاطمي الحرية في إتباع الأساليب التي يرونها لجمع الأموال، مثلما فعل أبو الفتوح يوسف بن زيري في أول حركة له إلى المغرب "فهزم زناتة واستأصل شأفتهم، فتح معاقلهم، وسبى أموالهم وذرائعهم"⁶⁴، وأصبح جمع العمال للأموال الطائلة لفائدة بيت المال الفاطمي وسيلة للحظوة لدى الخليفة وتولي المناصب العليا⁶⁵، وعاملا في الحكم على نجاح العامل أو فشله، ويمكن للمتقبلين أن يطالبوا بتولي شؤون عمل من الأعمال عن طريق ضمان مبالغ أكثر من الضرائب، وهذا ما دفع الأستاذ جودر أن يبعث كتابا للمعز يخبره بتطاول العمال إلى الزيادة على جعفر بن علي يقول فيه: "يا مولاي، صلى الله عليك، هذا بلد كثر القول فيه وتطاول المتقبلون إليه فالواجب عقده على من طلبه، ولا يذهب مال مولانا خسارة"⁶⁶.

ومن المؤكد أن هذه السياسة جاءت لصالح عناصر معارضة للسلطة للقيام بحركات ضدها، منها ثورة أهل نفوسة سنة 310هـ/923م بسبب المغارم والإتاوات على أهل بوادي وقرى نفوسة، والثورة التي قادها أبو يحيى زكريا الأرجاني⁶⁷ "أبو بطة"، وهزم الشيعة عند قريتي الجزيرة وتركت، غير أن الثورة فشلت ودفع أهل نفوسة المغارم والإتاوات التي غالى الفاطميون تقديرها⁶⁸، ومن مظاهر هذه السياسة أيضا، الأمر الذي أصدره المهدي سنة 309هـ/921م بأن يكون طريق الحج على المهدية لأداء ما وظف عليهم من المغارم، وألا يتعدى الطريق أحد⁶⁹.

كما جعل البعض من هذه السياسة ذريعة لجمع الأنصار، مثلما فعل أبو يزيد مغلد "صاحب الحمار"؛ حيث أتاه البربر من كل ناحية يهيبون ويقتلون ويرجعون إلى منازلهم⁷⁰، ودخلت بذلك الدولة الفاطمية مع أبي يزيد في معارك دمرت وخربت وقتل فيها المئات من سكان بلاد المغرب⁷¹، فأصيب الناس بالذعر، وتعطلت الكثير من الأنشطة الاقتصادية، وخربت المدن واستنفدت الأموال، واهلك الزرع والضرع عبر العديد من المناطق، وأسباب التدمير وقيام القبائل، خاصة الزناتية، يعود في الواقع إلى العامل الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما تثبته نتائج المناظرة التي جرت بين أبي يزيد والمنصور الفاطمي عندما ألقى عليه القبض سنة 336هـ/947م، ولما سئل عما نقم فيه على الخليفة الفاطمي، كان رده: "هذه القبالات التي فيها الجور على المسلمين. فقامت منكرا لذلك، أريد إصلاح أمور الناس"⁷²، أي مسألة الضرائب دفعت بالأهالي إلى الانتفاضة، كما حملت بعضهم إلى تأييد الخوارج واعتناق مبادئهم بسبب موقعهم إلى جانب الناس البسطاء، وكفاحهم لرفع الظلم الاجتماعي عنهم وتحقيق المساواة والعدل لجميع أفراد الرعية⁷³، خاصة وأن عددا كبيرا من الأفراد بالبادية قد تضرروا من هذه الضرائب.

غير أن النظام الجبائي عرف تغيرا في بعض الحالات، أي اضطرت الخليفة إلى التخفيف من ثقله لأسباب سياسية أو اقتصادية، قصد إصلاح الوضع، ومن ذلك محاولة الإصلاح التي قام بها المنصور الفاطمي بعد الأحداث الخطيرة التي عاشها المغرب أثناء انتفاضة صاحب الحمار، ويخبرنا عماد الدين إدريس عن ذلك قائلا: "فقد ترك الأمير أعزه الله، ما يجب عليكم في هذه السنة الآتية 335هـ/947م، من العشر والصدقات وجميع اللوازم، وفعل ذلك في جميع الناس مسلمهم

وذمهم، ورفقا بهم، وعونا بهم على عمارة أرضهم وبوادهم، فليبلغ الشاهد الغائب، وليرجع كل بدوي منكم إلى باديته بلا مرزئة (الداهية والمصيبة) عليه ولا كلفة، ثم إنه لا يؤخذ منهم في إقبال السنين إلا العشر والصدقة من الطعام، والشاة والغنم، والثور من البقر، والبعير من الإبل على فرائض الله سبحانه، وسنة جني رسول الله⁷⁴؛ فالإشارة إلى "جميع اللوازم" واضحة، وهي تجاوزات دفعت بأهل المغرب إلى إطلاق العنان لثوراتهم، فاضطر المنصور إلى تغيير أوضاع المغرب، بإعقائهم من ضريبة العشر والصدقة وغيرها من المغارم الشرعية وغير الشرعية، من المسلمين والذميين، رفقا بهم وعونا لهم على تعمير بوادهم.

رغم محاولات تخفيض الضرائب من حين إلى آخر تماشيا والظروف الخائفة التي حكت بالبلاد إلا أن مداخيل بيت المال ظلت مرتفعة، واستمر الجباة في إرهاب السكان بالمطالب الضريبية، مع الحرص على جمعها وعدم رفع السوط عن أصحابها، ولم يقبل تأخير دفعها؛ فالمعز لدين الله الفاطمي منع العمال من جمع جباية أكثر من سنة، وطالبهم أن يدفعوا جباية كل سنة عند انقضائها خوفا من أن يؤدي التأخر في دفعها إلى العجز عن الوفاء بها بعد ذلك، فكتب إلى جوذر بقوله: "وأمرنا أصحاب الدواوين أن لا يقبلوا من العمال إلا اتصال ما لكل سنة عند انقضائها، فمن عجز في أول سنة كان عنه في التي تليها أعجز وتلافي النظر في الأول أحق من النظر في أدبار الأمور"⁷⁵، أي لم يراع ما قد يقع فيه الأفراد من أزمات، وهو ما عبر عنه ابن السماك قائلا: "إن تقرر أن كورة من الكور عجزت عما وظف عليها لحادث حدث من طول قحط، أو دوام مطر، أو رخص سعر، أو داء أسرع في الناس، أو آفة عظيمة أصابت المواشي والثمار، فيبعث لذلك

من ينظر فيه ممن يثق بنصيحته، ويستناب إلى رأيه، ويأتي ببياناته، ويرفع تسمية أهله، ويأمره بتخفيفه وخط ما ينبغي له حظه"⁷⁶.

إذن، السياسة الفاطمية ببلاد المغرب قامت على الجشع المالي، والحصول عليه بشق الطرق، مستهدفة خيرات الأرض والثروة الحيوانية، والواضح أن هدفها في الاستيلاء على الخلافة العباسية دفعها إلى تكوين جيش قوي يتطلب مصاريف كبيرة لا تستطيع أموال الزكاة تغطيتها، ومن ثم وقع خلفاؤها في نفس الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة الأغلبية قبلهم بفرضهم ضرائب باهظة لم يتقبلها الأهالي، خاصة وأنها تخالف الشرع"⁷⁷.

لكن محمود إسماعيل ينفي هذه الفكرة، مؤكدا على أنه اتهام من فئة سنية صودرت ضياعها بعد قيام الدولة الفاطمية، التي سعت جاهدة للتوفيق بين مصلحة الدولة والعدل في الرعية"⁷⁸، في حين نجد رأيا آخر يؤكد أنه بفضل ثروات بلاد المغرب أمكن للفاطميين أن يقيموا ملكهم بمصر، وأن يقيموا إمبراطورية عظيمة لها شأن"⁷⁹، علما أن أغلب الفلاحين كانوا العصب المحرك للحياة الاقتصادية، لما في إنتاجهم- النباتي والحيواني- من تأثير على النشاط التجاري، وهذا رأي يمكن الأخذ به، لأن المصادر السنية والإباضية المطلع عليها تتفق في هذا الجانب، وبالعودة إلى ما ألفه القاضي النعمان، ومن خلال حرسه على جمع أموال الرعية لصالح بيت المال الفاطمي، يتأكد لنا أن فكرة محمود إسماعيل تحتاج إلى مبررات لإثباتها.

كما استمرت السياسة الجبائية المجحفة ببلاد المغرب حتى بعد رحيل الفاطميين، وهو ما توضحه وصية المعز لدين الله لخليفته على بلاد المغرب قبل توجهه صوب مصر، قائلا: "لا ترفع الجبائية عن أهل البادية ولا ترفع السيف عن البربر... واستوص بالحضر خيرا"⁸⁰، وقد

تعود هذه الوصية للخطبة الجديدة التي رسمها المعز لاسترداد ما ضاع من أموال خلال ثورة أبي يزيد مخلد، كما يشير القاضي النعمان إلى مسألة ناقشها هو والمعز فيما يخص دفع الضرائب قائلا: "والله للقليل الذي يأتي به هؤلاء وأمثالهم من كسب أيديهم على ضيق معاشهم وغبائهم لا يريدون بذلك سمعة ولا رياء ولا يبتغون به نيل منزلة من منازل الدنيا، لأزكى عند الله تع (تعالى) وعندنا من كثير مما يأتي به أهل السعة والغني والجدة ممن نعرفه"⁸¹.

وبهذا يكون بنو زيري قد حافظوا على الضرائب التي فرضها الفاطميون على السكان، لا سيما ببلاد المغرب الأوسط، الذي أصبح تحت سلطة بني زيري الصنهاجيين ممثلي الفاطميين، وسيتعاقب على حكمه وحكم إفريقية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 361هـ/972م تاريخ رحيل الفاطميين، وهو ما يثبت ابن حوقل (ق4هـ/10م) قائلا: "أما ما حاذى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة عن مرحلة إلى عشر مراحل، فزائد وناقص فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياح والمياه، والولاية والسلطين والملوك والحكام والفقهاء، وكل ذلك في جملة صاحب المغرب وحوزته وقبضته أوفي يد خليفته"⁸².

إذن لا تعوزنا الدلائل لإثبات خصائص السياسة الجبائية للزيرين؛ حيث رجع بلكين بن زيري (361-373هـ/ 972-984م) بعد توديعه للمعز لدين الله الفاطمي إلى المنصورية ودخل قصر السلطان في 362هـ/375م، وأخرج "العمال وجباة الأموال إلى سائر البلدان"⁸³، وكان عامل إفريقية يوسف بن أبي محمد سنة 379هـ/979م حريصا ومتشددا مع أهل الريف في الجباية، حتى أصبح "أهل الحضر في أمن وعافية. وأهل البادية في عذاب وغرامة"⁸⁴، منها مغارم على المراعي وغيرها، وهو ما أشار إليه كل من ابن حوقل والمقريري، لكن سكان

البوادي لا يستطيعون أن يؤدوا نقدا الخراج على المراعي إلا إذا شاركوا
بكيفية ما في التجارة⁸⁵.

غير أن محمود إسماعيل ينفي الاستبداد الضريبي الفاطمي، مؤكداً أن صاحب "البيان المغرب" أشار إلى إعفاءات بني زيري للأهلين من الضرائب، في أوقات الشدة والملمات⁸⁶، لكننا وجدنا نصاً يثبت عكس ذلك؛ فعبد الله الكاتب عامل إفريقية والقيروان نادى سنة 366هـ/977م، "فاجتمع الناس إليه، فأخذ من أعيانهم نحو الستمائة رجل من أغنيائهم وأغرمهم الأموال بالتعيين، يأخذ من الرجل الواحد عشرة آلاف دينار، ومن آخر ديناراً واحداً. فاجتمعت له بالقيروان أموال كثيرة، وعم هذا الغرم سائر أعمال إفريقية ماعدا الفقهاء والصلحاء والأدباء وأولياء السلطان"⁸⁷، أي الوضع بقي على حاله، ولم ينجو من هذه الضرائب إلا المقربون من السلطة، ولم يتغير إلا بعد وصول الأوامر من مصر إلى أبي الفتوح، وهو ما يؤكده صاحب البيان قائلاً: "وبقي الأمر كذلك في الطلب، إلى أن وصل الأمر من مصر إلى أبي الفتوح برفع الغرم عن الناس"⁸⁸، بالرغم من أن ابن عذاري يشير بعدها إلى توجيه هذه الأموال إلى مصر في صرر، والبعض منها رجع إلى أربابه، إلا أن السياسة التي استعملت من أجل جمعها توقفت على التمييز بين الأشخاص حسب مكانتهم الاجتماعية.

ويضيف صاحب البيان أن عامل إفريقية يوسف بن أبي محمد⁸⁹ كان "يخرج في كل سنة. فيدور على كور إفريقية، ويجبي الأموال، ويأخذ الهدايا من كل بلد، ويرجع"⁹⁰، وهذا تأكيد على حرص الزيرين الشديد من أجل جمع الأموال، التي لم تكن توضع في بعض الأحيان في مكانها المناسب حسب ما أفادنا به الرقيق القيرواني بقوله: "كنا إذا درنا مع يوسف بن أبي محمد على البلدان، واستطاب موضعاً،

وأعجبه حسنه، أقام فيه مصطبحا الشهر والشهرين، وأبو الحسن البوني يجبي الأموال، ويقبض الهدايا... وكان يعطي لخاصة يوسف في كل يوم خمسة آلاف درهم، وينفق على يوسف لمطبخته وفاكهته نحو هذا المال"⁹¹.

ومن البراهين الدالة على التعسف الجبائي ببلاد المغرب الأوسط إشارة الوسياني إلى أن أبا الخير الزواغي⁹² "جعل عليه مولى للمعز بن باديس يقال له: تمصولت"⁹³ - وكان فاجرا مريدا عنيدا عنيفا- مائة دينار⁹⁴، والشيخ ليس له مال حسب رواية الشماخي⁹⁵، والذي يفيدنا في رواية ثانية أن أبا الخطاب عبد السلام المزاتي⁹⁶ اشترى خرفين من إفريقية، ثم تصدق بهما "تحرجا من رزق صنهاجة لتجبرهم، وغصبهم للناس أموالهم"⁹⁷، كما نجد صدى لهذه السياسة الضريبية في نوازل المرحلة؛ فقد سئل القابسي (403هـ/1012م)⁹⁸ عن "عامل السلطان الجائر الظالم يأخذ العشر يأكلها ويغرم الناس بلا حق قال له وجعلني أودع له ذلك المال عندي ففعلت ذلك مداراة. فأجاب إن أكرهك على الإيداع ولم تقدر على الامتناع وأكرهك على الأخذ منك لم يلزمك غرم والمغارم في بلد لا بد فيه من هذا غير صواب"⁹⁹. وهي شهادة حول التجاوزات المتنوعة الناجمة عن التعسف الجبائي، كأن يستحوذ أحد عمال السلطان على "العشر" ثم يفرض الضرائب على الناس بلا موجب شرعي.

وغير بعيد عن عصر القابسي يفيدنا الداودي (402هـ/1012م) عن سلطان وضع على أهل البلدة، وأخذهم بمال معلوم يؤذونه على أموالهم. فقال: "ذلك له. ويدل على ذلك قول مالك في الساعي: يأخذ من غنم لأحد الخلفاء شاة وليس في جميعها نصاب أنها مظلومة، دخلت على من أخذت منه لا يرجع على أصحابه بشيء"¹⁰⁰.

الهوامش

- ¹ - مفتاح خلفات، قبيلة زواوة بالمغرب الوسط ما بين القرنين 6هـ-9هـ/12م-15م، دراسة في دورها السياسي والحضاري، الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، د/ط، د/ت، ص58.
- ² - مجاني بوب، النظم الإدارية للخلافة الفاطمية في مرحلتها المغربية خلال العصر الفاطمي (296-362هـ/909-973م)، دار بهاء الدين، الجزائر، ط1، 2009م، ص280.
- ³ - النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب- القسم الخاص بتاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط- دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، ص304.
- ⁴ - محمد ولد دادة، مفهوم الملك في المغرب من انتصاف القرن الأول إلى انتصاف القرن السابع، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1977م، صص102-103.
- ⁵ - حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته- من القرن السادس ميلادي إلى القرن التاسع عشر ميلادي، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992م، ص1، ص445.
- ⁶ - هاشم العلوي، مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري- منتصف القرن العاشر الميلادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1995م، ج2، ص56.
- ⁷ - ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج.س. كولان وإ. لوفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1980م، ص189.
- ⁸ - عماد الدين إدريس، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب- القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار، تحقيق محمد البعلادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2006م، صص216-217.
- ⁹ - ابن عذاري، المصدر السابق، ص193.
- ¹⁰ - المقرئ، ص115.
- ¹¹ - النويري، المصدر السابق، ص309.
- ¹² - الشماخي، أبو العباس، السير، تحقيق محمد حسن، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2009م، ج2، ص533.
- ¹³ - المصدر نفسه، ج2، ص589.
- ¹⁴ - مفتاح خلفات، المرجع السابق، ص63، ص79.
- ¹⁵ - لسان الدين ابن الخطيب، أعمال الأعلام فيمن بوع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ص320.
- ¹⁶ - ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون- المسعى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2003م، ج2، ص2442.
- ¹⁷ - الإبلاني، أبو صالح، مفاخر البربر تحقيق عبد القادر بوناية، دار أبي الرقراق، الرباط، ط2، 2008م، صص109-110.
- ¹⁸ - المصدر نفسه، ص118.
- ¹⁹ - ابن هذيل، عين الأدب والسياسة وزين الحسب والرياسة، مخطوط الخزنة العامة، الرباط، رقم 581 د، ورقة 21.
- ²⁰ - هاشم العلوي، المرجع السابق، ج2، ص360.
- ²¹ - المرجع نفسه، ص335.

- 22- بن معمر محمد، العلاقات السياسية والروابط الثقافية بين المغربين الأوسط والأقصى من نهاية القرن الثاني إلى أواسط السادس الهجريين، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، السنة الجامعية، 2001-2002م، ص. 178.
- 23- عماد الدين إدريس، المصدر السابق، ص. 217.
- 24- القاضي النعمان، المجالس والمسابرات، تحقيق الحبيب الفقي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. 2، 1997م، ص. 158.
- 25- النويري، المصدر السابق، ص. 305.
- 26- المصدر نفسه، ص. 312.
- 27- ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط. 2، 1982م، ص. 145.
- 28- ابن خلدون، المصدر السابق، ج. 2، ص. 2455.
- 29- قطب الريموني، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي، دار ابن حزم، بيروت، ط. 1، 2008م، ص. 38.
- 30- الأموال، تحقيق رضا محمد سالم شجاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 2008م، ص. 182.
- 31- الوسياني، أبو الربيع، سير الوسياني، تحقيق عمر لقمان حمو سليمان بوعصبانة، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط. 1، 2009م، ج. 1، ص. 462.
- 32- المصدر نفسه، ج. 2، ص. 682.
- 33- أبو صالح، جنون بن يعمران السدراي، فقيه إباضي من وارجلان، وصاحب كرامات، عاش أواخر القرن 3هـ/9م وبداية القرن 4هـ/10م، الشماخي، المصدر السابق، ج. 3، ص. 951.
- 34- السير، ج. 1، ص. 286.
- 35- ابن عذاري، المصدر السابق، ص. 216.
- 36- الداودي، المصدر السابق، ص. 185.
- 37- المصدر نفسه، ص. 186.
- 38- نفسه، ص. 186/ ينظر البرزلي حول مسائل الغصب، المصدر السابق، ج. 5، ص. 120-127.
- 39- ابن الحاج، نوازل ابن الحاج، المكتبة الوطنية بالرباط، المغرب، تحت رقم، ج. 55، ورقة 330.
- 40- ابن سمالك العاملي، رونق التحبير في حكم السياسة والتدبير، تحقيق د. سليمان القرشي، منشورات، محمد علي بيضون، ط. 1، 2004م، ص. 149.
- 41- هاشم العلوي، المرجع السابق، ج. 2، ص. 90.
- 42- يذكر الإدريسي المكان بـ "سوق بني زندوي"، المصدر السابق، ج. 1، ص. 267، أما صاحب الاستبصار فيسميه "جبل زندوي" وتشير إلى أنه كثير الخصب وفيه قبائل كثيرة من البربر. المصدر السابق، ص. 128.
- 43- نزهة المشتاق، ج. 1، ص. 267-268.
- 44- أخبار الأئمة الرسميين، ص. 63.
- 45- ابن الصغير، المصدر السابق، ص. 104.
- 46- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج. 2، ص. 149.
- 47- الدرجيني، المصدر السابق، ج. 1، ص. 100.
- 48- القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط. 2، دون تاريخ، ص. 335.
- 49- ابن خلدون، المصدر السابق، ج. 2، ص. 2072.
- 50- ابن حماد، المصدر السابق، ص. 48-49.
- 51- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص. 24/ حميد تيتاو، المرجع السابق، ص. 113.

- 52- المرجع نفسه، ص. 25.
- 53- إسماعيل محمود، المرجع السابق، ص. 77.
- 54- صورة الأرض، ص. 94.
- 55- المصدر نفسه، ص. 94.
- 56- المقرئزي، إتحاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق جمال الدين الشبال، دار الفكر، 1948 م، ص. 140.
- 57- ابن حوقل، المصدر السابق، ص. 78.
- 58- المصدر نفسه، ص. 85.
- 59- قبيلة الفقيه أبو محمد جمال المزاتي المديوني. دعا تحت إمرة أبي خزر يغلا بن زلتاف للقيام على المعز لدين الله الفاطمي إثر مقتل أبي القاسم يزيد بن مخلد، الشماخي، المصدر السابق، ج. 3، ص. 1007.
- 60- الشماخي، المصدر السابق، ج. 2، ص. 452.
- 61- أبو العرب التميمي، طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ، ص. 168.
- 62- القاضي النعمان، الهمة في آداب أتباع الأئمة، تحقيق مصطفى غالب، مكتبة الهلال، بيروت، 1985 م، ص. 75 وما بعدها.
- 63- البيان المغرب، ج. 1، ص. 181.
- 64- ابن الخطيب، المصدر السابق، ص. 320.
- 65- الحبيب الجنعاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص. 76.
- 66- سيرة الأستاذ جوذر، ص. 129.
- 67- أبو يحيى زكريا الأرجاني، من أرجان (جبل نفوسة)، تولى إمامة الدفاع، كان قاضيا لنفوسة مدة خمسة عشرة سنة تقريبا وحاكما لها بعد نهاية إمامة أبي حاتم يوسف بن رستم (296هـ/909م)، قتل سنة 311هـ/923م، الشماخي، المصدر السابق، ج. 3، ص. 1046.
- 68- نفسه، ج. 2، صص 389-390/ يذكر ابن عذاري الأحداث التي وقعت بين الطرفين، المصدر السابق، ج. 1، ص. 187.
- 69- ابن حماد، المصدر السابق، ص. 28/ ابن عذاري، المصدر نفسه، ص. 186.
- 70- ابن الأثير، المصدر السابق، ص. 1217.
- 71- ابن عذاري، المصدر السابق، ج. 1، ص. 217 وما بعدها.
- 72- عماد الدين إدريس، المصدر السابق، ص. 447.
- 73- محمد محفل وآخرون، المرجع السابق، ص. 414.
- 74- عماد الدين إدريس، المصدر السابق، صص 379-380.
- 75- الجوزري، المصدر السابق، ص. 96.
- 76- رونق التحبير، ص. 150.
- 77- Alfred Bel, La religion musulman en berbérie, -esquisse d'histoire et de sociologie religieuse-, paris, 1938, t1, pp159- 160.
- 78- سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، صص 123-124.
- 79- عبد العزيز مجدوب، الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، دار ابن سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ط. 1، 2008 م، 252/ وهو نفس ما يذهب إليه إسماعيل العربي، دولة بني حماد، ص. 67.
- 80- ابن الخطيب، المصدر السابق، ص. 320.
- 81- المجالس والمسائرات، ص. 477.
- 82- صورة الأرض، ص. 83.
- 83- النويري، المصدر السابق، ص. 311.

- 84- ابن عذاري، المصدر السابق، ص 245.
- 85- عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 247.
- 86- سوسولوجيا الفكر الإسلامي، ص 123.
- 87- ابن عذاري، المصدر السابق، ج 1، ص 230.
- 88- ابن عذاري، المصدر السابق، ج 1، ص 230.
- 89- يوسف بن أبي محمد، ولي أعمال إفريقية من قبل أبي الفتح المنصور، وكان عاملا على قفصة. فأعطاه البنود وولاه إفريقية مكان عبد الله بن محمد الكاتب سنة 377هـ/987م. المصدر نفسه، ج 1، ص 343.
- 90- نفسه، ص 245.
- 91- نفسه، ص 245.
- 92- أبو الخير توزير الزواغي، شيخ إباضي من زواغة، معاصر (406-453هـ/1015-1061م). كان يتحول غالبا لجبل نفوسة لزيارة المشايخ، الشماخي، المصدر السابق، ج 3، ص 919.
- 93- يذكر محقق سير الشماخي أن إسمه تمصولت بن بكار، تولى بونة، ثم عينه بلكين بن زيري سنة 367هـ/978م حاكما على طرابلس، حتى سنة 390هـ/1000م. نفسه، ج 3، ص 900. ويشير الهادي روجي إدريس إلى أنه عين على طرابلس بعد عزل عاملها يحيى بن خليفة الملياني، المرجع السابق، ج 1، ص 87، غير أنه لم يشر إلى المصدر الذي عول عليه في نقل قل هذه المعلومة "وفي هذه السنة (367هـ) أنعم العزيز بالله على أبي الفتوح باطرابلس ونواحيها، فقدم عليها أبو الفتوح يحيى بن خليفة الملياني: فأقام بها شهورا ثم عزله". ابن عذاري، المصدر السابق، ج 1، ص 231.
- 94- سير الوسياني، ج 2، ص 545/ الشماخي، المصدر السابق، ج 2، ص 511.
- 95- السير، ج 2، ص 511.
- 96- أبو الخطاب عبد السلام، فقيه إباضي من مزانة طرابلس، تحول إلى قلعة درجين، ثم انتقل إثر محاصرتها سنة 440هـ/1048م إلى وادي أريغ حيث توفي هناك، الشماخي، نفسه، ج 3، ص 917.
- 97- السير، ج 2، ص 589.
- 98- أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري، المعروف بأبي الحسن القابسي، الفقيه النظار الأصولي المتكلم الإمام في علم الحديث وفنونه وأسانيده، ولد سنة 324هـ/936م، تفقه عليه أبو عمران القاسي وغيره، توفي سنة 403هـ/1012م. مخلوف بن قاسم، المرجع السابق، ص 145.
- 99- المعيار، ج 1، ص 387/ ج 9، ص 572.
- 100- الأموال، ص 181.